جامعـــة الإسكندريـــة
كليـــة التجـــارة
قسم المحاسبة و المراجعة

الإختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري بين الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية و أثرها على تكلفة رأس المال
دراسة تطبيقية

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

مقدمة من
الطالبة / فايقة جابر حسن محمد الفولي
معيدة بقسم المحاسبة و المراجعة
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/
عبد الفتاح محمد الصحن
أستاذ المحاسبة و المراجعة
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية
و رئيس جامعة بيروت العربية سابقاً

الأستاذ الدكتور/
أحمد بسيوني شحاته
أستاذ المحاسبة و المراجعة
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية
ووكيل كلية التجارة للدراسات العليا سابقاً

2005

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب إشرح لي صدري و يسر لي أمري و أحلل عقدة من
لساني يفقهوا قولي "

صدق الله العظيم

(سورة طه ، الآيات من رقم 25 حتى 28)

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / عبد الفتاح محمد الصحن — **مشرفاً و رئيساً**

أستاذ المحاسبة و المراجعة

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

و رئيس جامعة بيروت العربية سابقاً

الأستاذ الدكتور / كمال الدين مصطفى الدهراوي — **عضواً**

أستاذ المحاسبة و المراجعة

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

و عميد كلية التجارة – فرع دمنهور

الأستاذ الدكتور / أحمد بسيوني شحاته — **مشرفاً و عضواً**

أستاذ المحاسبة و المراجعة

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

و وكيل كلية التجارة للدراسات العليا سابقاً

الأستاذ الدكتور / محمد سامي راضي عضواً

أستاذ المحاسبة و المراجعة

كلية التجارة – جامعة طنطا

و وكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع

و تنمية البيئة

شكـــر و تقـدير

الحمد لله من قبل و من بعد حمداً كثيراً مباركاً فيه ملء السموات و الأرض يوافي نعمه التي أنعم بها علي ، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين و خاتم النبيين المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم و على آله و صحبه أجمعين .

بعد توجهي بالشكر لله العلي القدير أجد نفسي مدينة بالوفاء و العرفان بالجميل لأستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور / عبد الفتاح محمد الصحن** – أستاذ المحاسبة و المراجعة بكلية التجارة- جامعة الإسكندرية و رئيس جامعة بيروت العربية سابقاً- و الذي كان نعم الأب للباحثة خلال إشرافه على هذه الرسالة ، و الذي أمد الباحثة بوافر علمه ووقته و مجهوده و ما قدمه من إرشادات و نصائح قيمة ساعدت كثيراً في إنجاز هذا البحث في صورته الحالية ، وذلك ما تعتبره الباحثة شرفاً كبيراً لها ، و لا يسعني إلا أن أدعو الله له بموفور الصحة و العافية و أن يجعله دائماً مناراً للعلم و أن يجزيه عني خير الجزاء .

كما أتوجه بخالص الشكر و التقدير والعرفان إلي أستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور/ أحمد بسيوني شحاتة** – أستاذ المحاسبة و المراجعة و وكيل كلية التجارة للدراسات العليا سابقاً بكلية التجارة- جامعة الإسكندرية - لما أحاطني به من رعاية و حسن توجيه و علم و ما بذله من وقت و جهد في الإشراف على هذه الرسالة مما كان له عظيم الأثر في إنجازها بصورتها الحالية، الأمر الذي تعتبره الباحثة شرفاً كبيراً لها، و لا يسعني إلا أن أدعو الله له بموفور الصحة و العافية و أن يجعله دائماً مناراً للعلم و أن يجزيه عني خير الجزاء .

و أني لا أملك إلا أن أسجل للجنة الإشراف كل مشاعر التقدير و الإحترام و الإمتنان و العرفان بالجميل ، و إن مجرد هذا الشكر لا يفي لجنة الإشراف حقها .

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والإمتنان إلى أستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور/ كمال الدين مصطفي الدهراوي** – أستاذ المحاسبة و المراجعة بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية و عميد كلية التجارة – جامعة الإسكندرية فرع دمنهور – علي تفضل سيادته بالموافقة علي الإشتراك في لجنة الحكم علي الرسالة ، رغم مسئولياته المتعددة و كثرة الأعباء الملقاة علي عاتقه ، الأمر الذي تعتبره الباحثة شرفاً كبيراً لها ، فله مني خالص الشكر و التقدير و الإعزاز ، وجزاه الله عني خير الجزاء ، وأمده الله بموفور الصحة و العافية .

وأتوجه بجزيل الشكر و التقدير و الإمتنان إلى الأستاذ الجليل **الأستاذ الدكتور / محمد سامي راضي** - أستاذ المحاسبة و المراجعة و وكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع و تنمية البيئة بكلية التجارة – جامعة طنطا - علي تفضل سيادته بالموافقة علي الإشتراك في لجنة الحكم علي الرسالة، رغم كثرة الأعباء و المسئوليات الملقاة

علي عاتقه ، وذلك ما تعتبره الباحثة شرفاً كبيراً لها . فله مني خالص الشكر و التقدير و الإمتنان ، وجزاه الله عني خير الجزاء ، وأمده الله بموفور الصحة و العافية .

و لا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذتي في قسم المحاسبة و المراجعة بالكلية ، الذين يرجع لهم الفضل في التكوين العلمي للباحثة .

و يبقي أن أوجه الشكر و التقدير – صادقاً و عميقاً – إلى السادة المسئولين بالهيئة العامة لسوق المال المصري ، و بورصة الأوراق المالية المصرية بالقاهرة و الإسكندرية الذين لم يدخروا جهداً في توفير البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية للبحث، و كانوا خير عون للباحثة.

و أخيراً اللهم أني أشهدك أنى قد بذلت ما يسرت لي من جهد ، فإن كنت وفقت فمن عندك و إن كنت أخطأت أو قصرت فمن عندي .هذا وأدعو ربي عز و جل أن يجعل جهدي في هذا البحث خالصاً لوجهه، وأن يجزني بالصواب إحساناً ، و بالخطأ غفراناً ، و أن يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال و لا بنون إلا من أتي الله بقلب سليم . اللهم اجعل عملي هذا مقبولاً و سعى فيه مرضياً مشكوراً مبتغياً فيه وجهك الكريم .

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحثـــــة

إهـــداء

إلى أبي و أمي

أطال الله عمرهما و متعهما بالصحة و العافية ،

و جعلهما الله دائماً نوراً ينير طريقي .

إلى أخوتي

أمدهم الله بالصحة و العافية ،

و جعلهم الله دائماً سنداً لي .

إلى السادة أعضاء هيئة التدريس بكلية التجارة جامعة الإسكندرية

جعلهم الله دائماً مناراً لنور العلم و المعرفة .

محتويـات البحـــث

الصفحـــة

الدراســـة النظريـــة

الفصـــل التمهيـدي ..... أ

مقدمـــــة ..... ب

مشكلـــة البحـــث ..... جـ

هـدف البحـــث ..... د

أهميـــة البحـــث ..... هـ

منهـــج البحـــث ..... و

حـــدود البحـــث ..... و

خطـــة البحـــث ..... ز

الفصـل الأول :- طبيعـــة الإفصاح و أبعـــاده 1

مقدمـــــة 2

1- طبيعـــة الإفصاح 4

(1- 1) أهميـــة الإفصـــاح 6

(1- 2) ما هيـــة الإفصـــاح 7

(1- 3) مفاهيـم الإفصـــاح 9

(1- 4) هـــدف الإفصـــاح 12

(1- 5) المنافع و التكاليف الخاصـــة بالإفصـــاح 13

(1- 6) الإفصـــاح الإختياري و الإفصـــاح الإجباري 14

(1- 7) المنافع و التكاليف الخاصة بالإفصاح الإختياري 16

2- أبعـــاد الإفصاح 17

(2-1) البعد الاجتمـــاعي للإفصـــاح 18

(2-2) البعد التنبؤي للإفصـــاح 21

(2-3) البعد القطاعي للإفصـــاح 24

الخلاصـــــة 27

الفصـــل الثاني :- العوامل التي تؤثر على درجـة الإفصـــاح 28

مقدمـــــة 29

1- إستقراء أهم الدراسات السابقة التي إهتمت بدراسة العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات 30

2- تقييم و تحليل أهم الدراسات السابقة التي إهتمت بدراسة العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات 61

3- إشتقاق فرضي البحث اللذان يتعلقان بمحددات درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات 82

الخلاصـــــة 85

الفصـــل الثالـث :- أثر الإختلافات النسبيـة في درجة الإفصاح بين الشركات على تكلفة رأس المـــال 87

مقدمـــــة 88

1- تكلفـــــة رأس المـــال 88

2- إستقراء أهم الدراســـات السابقة التي إهتمت بدراسة أثر الإختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومـــات على تكلفـــة رأس المال 97

3- تقييم و تحليل أهم الدراسات السابقة التي إهتمت بدراسة أثر الإختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات على تكلفة رأس المال 119
4- إشتقاق الفرض الثالث للبحث الذي يتعلق بتأثير درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات على تكلفة رأس المال 133
الخلاصة 135
الدراسة التطبيقية 137
مقدمة 138
الفصل الرابع :- خلاصة الدراسة النظرية و التمهيد للدراسة التطبيقية 139
مقدمة 140
أولاً : خلاصة الدراسة النظرية و التمهيد للدراسة التطبيقية 140
ثانياً : قابلية فروض البحث للإختبار في البيئة المصرية 147
الفصل الخامس :- إختبار فروض البحث..... 162
مقدمة 163
1- أهداف الدراسة التطبيقية 164
2- فروض الدراسة التطبيقية 164
3- إجراءات الدراسة التطبيقية 164
4- التحليل الإحصائي لنتائج اختبار فروض الدراسة التطبيقية 176
5- نتائج الدراسة التطبيقية..... 185
الخلاصة..... 187
الفصل السادس :- النتائج و التوصيات 188
مقدمة 189
1- خلاصة البحث و نتائجه 189
2- توصيات البحث..... 198
3- مجالات أبحاث مستقبلية مقترحة..... 200
مراجع البحث..... 202
المراجع العربية 203
المراجع الأجنبية 209
ملاحق البحث 220

قائمـــة جداول البحـــث

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1 – 2)	ملخص أهم الدراسات السابقة التي إهتمت بدراسة العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات	61
(1 – 3)	ملخص أهم الدراسات السابقة التي إهتمت بدراسة أثر الإختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات على تكلفة رأس المال	119

الفصل التمهيدي

مقدمـــــة :-

تشهد الفترة الأخيرة تطورات إقتصادية وإجتماعية وسياسية هامة أدت إلى تحول الكثير من الدول إلى إقتصاد السوق ، وتحول العديد من الشركات من ملكية الدولة إلى شركات مملوكة ملكية خاصة. ومما لا شك فيه أن ذلك يستلزم وجود سوق رأس مال على درجة عالية من الكفاءة ، نظراً لما يلعبه هذا السوق من دور حيوي وهام في التقدم الإقتصادي . حيث يعتبر سوق رأس المال وسيلة لتجميع مدخرات الأفراد (أو المؤسسات) الراغبين في الإستثمار ثم ضخها في قنوات الإستثمار المختلفة ، مما يمكن الشركات من الحصول على الأموال التي تحتاج إليها . ويتوقف نجاح سوق رأس المال في أداء وظائفه على مدى توفير القدرة للمستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية الخاصة بهم ، مما يتطلب توفير المعلومات ، و بصفة خاصة المعلومات المحاسبية ، التي تساعدهم على إتخاذ القرارات الإستثمارية الخاصة بهم.

لذا فإن الإفصاح عن المعلومات يلعب دوراً هاماً ، حيث يساعد الإفصاح عن المعلومات – بصفة عامة - على تخفيض درجة عدم التأكد التي تحيط بالشركة ، و بث الإطمئنان لدى المستثمرين مما يؤدي إلي إقبال المستثمرين على الإستثمار في الشركة. و بالتالي يساعد على توفير الأموال التي تحتاج الشركة إليها بتكلفة منخفضة ، مما ينعكس في تنشيط سوق رأس المال و زيادة كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية ، و بالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي .

و بالرغم من وجود إلتزام بين الشركات بمتطلبات الإفصاح الإجباري عن المعلومات " Mandatory Disclosure " ، إلا أن الشركات قد تتجه إلى الإفصاح الإختياري عن بعض عناصر المعلومات " Voluntary Disclosure " ، لما يحققه هذا الإفصاح من العديد من المنافع ، من أهمها تحسين علاقات الشركة مع الأطراف المختلفة ذات المصلحة في الشركة – و بصفة خاصة المستثمرين الحاليين و المحتملين – من خلال توفير المعلومات التي يمكن أن تفي بإحتياجاتهم من المعلومات عن الشركة ، و من ثم يساعدهم علي إتخاذ القرارات الخاصة بهم بطريقة أفضل ، وكذلك تخفيض تكلفة رأس المال . و من ناحية أخري ، يرتبط الإفصاح الإختياري عن المعلومات بالعديد من التكاليف، التي تتضمن تكاليف تجميع و تشغيل البيانات ، و تكاليف المراجعة و النشر ، و تكاليف التقاضي ، و التكاليف التي تظهر من الأثر السلبي للإفصاح الإختياري عن المعلومات علي كل من المركز التنافسي و المركز التفاوضي للشركة.

و تمثل المنافع التي يمكن أن يحققها الإفصاح الإختياري عن عنصر المعلومات للشركة ، و تكاليف الإفصاح الإختياري عن عنصر المعلومات قيود علي القرار الذي تتخذه إدارة الشركة بالإفصاح الإختياري عن

عنصر المعلومات. حيث تتخذ إدارة الشركة قرار الإفصاح الإختياري عن عنصر المعلومات إذا كانت المنافع التي يمكن أن تحققها الشركة من الإفصاح الإختياري عن هذا العنصر تفوق تكاليف الإفصاح الإختياري عنه. و بالتالي فإنه من المتوقع أن تختلف كل من درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات بين الشركات و عناصر المعلومات التي يمكن أن تقوم إدارات الشركات بالإفصاح الإختياري عنها ، مما ينعكس في وجود إختلافات نسبية في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات بين الشركات، و أيضاً وجود إختلافات نسبية في عناصر المعلومات التي يمكن أن تقوم إدارات الشركات بالإفصاح الإختياري عنها .

مشكلـــة البحـــث :-

من أهم الظواهر التي شهدتها السنوات الأخيرة ذلك النمو الكبير في حجم الشركات وما صاحب ذلك من نمو كبير في حجم إحتياجاتها المالية ونمو أسواق رأس المال. ونظراً لأن أسواق رأس المال تعتمد بصورة كبيرة في أداء وظائفها على ما تفصح عنه الشركات من معلومات، من خلال القوائم و التقارير المالية الخاصة بها و إيضاحاتها المتممة لها ، فقد تناولت العديد من الدراسات موضوع الإفصاح عن المعلومات بالدراسة و التحليل من جوانب متعددة[1] . فقد إتضح أن درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات تتأثر بالعديد من العوامل ، منها حجم الشركة و مصادر التمويل التي تعتمد عليها الشركة في الحصول على الأموال التي تحتاج إليها . و تختلف درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات إختلافاً كبيراً بين الشركات و تزداد مع الزيادة في حجم الشركة. و يمكن إرجاع ذلك إلي العديد من الأسباب ، منها أن الشركات كبيرة الحجم تدرك بصورة أكبر، بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم، أن زيادة درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات قد تساعدها في الحصول على الأموال التي تحتاج إليها بتكلفة منخفضة ، أي أن زيادة درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات قد تساعد على تخفيض تكلفة رأس المال، لذا تقوم هذه الشركات بزيادة درجة الإفصاح الإختياري .

كما أن درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات تتأثر بمصادر التمويل التي تعتمد عليها الشركات في الحصول على الأموال التي تحتاج إليها. ذلك أن الشركات التي تعتمد على مصادر التمويل الخارجية في الحصول على الأموال التي تحتاج إليها تقوم بالإفصاح الإختياري عن معلومات أكثر بالمقارنة بالشركات التي تعتمد على مصادر التمويل الداخلية في تغطية إحتياجاتها من الأموال ، و ذلك في محاولة لتخفيض تكلفة رأس المال . و مرد ذلك إلى أن الشركات التي تعتمد على مصادر التمويل الخارجية تستفيد من زيادة درجة الإفصاح الإختياري عن

---

(1) يمكن الرجوع – علي سبيل المثال – إلى :

- Chow , Chee W. and Adrian Wong – Boren , " Voluntary Financial Disclosure by Mexican Corporations " **, The Accounting Review ,** Vol. LXII , No. 3 , July 1987 , pp. 533 – 541 .
- Ahmed , Kamran and John K. Courtis , " Associations Between Corporate Characteristics and Disclosure Levels in Annual Reports : a Meta Analysis " **, The British Accounting Review ,** Vol. 31 , No. 1 , March 1999 , pp. 35 – 61 .

المعلومات بصورة أكبر من الشركات التي تعتمد على مصادر التمويل الداخلية في الحصول على الأموال التي تحتاج إليها .

و من ناحية أخرى ، فإن درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات تؤثر على تكلفة رأس المال، حيث تؤدي زيادة درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات إلي تخفيض درجة عدم التأكد التي تحيط بالشركة ، مما يؤدي إلى توفير معلومات أكثر تساعد المستثمرين على الوصول إلى قرارات أفضل ، مما يؤدي إلي جذبهم نحو الشركة ، مما ينعكس في تخفيض تكلفة رأس المال .

و من ناحية ثالثة ، فإن الإختلاف في البيئة الإقتصادية ، و البيئة الإجتماعية ، و البيئة السياسية التي يتم إجراء الدراسات فيها قد يؤدي إلي إختلاف في النتائج التي يتم التوصل إليها . و نظراً للتغيرات الإقتصادية ، و الإجتماعية ، و السياسية التي تشهدها البيئة المصرية ، و ما تبع ذلك من إختلاف النظرة إلي المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ، والإهتمام بتنشيط سوق رأس المال ، و صدور مجموعة من القوانين أبرزها قانون قطاع الأعمال رقم 203 لسنة 1991 ، و قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992، مما أصبح لزاماً معه زيادة درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات، فإن مشكلة البحث يمكن أن تتلخص في الإجابة علي الأسئلة التالية :-

1- ما هي العوامل المؤثرة في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات و التي تؤدي إلي وجود الإختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات بين الشركات ؟
2- ما هو أثر الإختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات بين الشركات على تكلفة رأس المال ؟
3- هل يختلف تأثير العوامل المؤثرة على درجة الافصاح الإختياري عن المعلومات ، و تأثير الإختلافات النسبية في درجة الافصاح الإختياري عن المعلومات على تكلفة رأس المال في البيئة المصرية عنها في الدول الأخرى ؟

هـــدف البحـــــث :

يهدف هذا البحث – بصفة أساسية - إلى توفير دليل على مدي وجود الإختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات بين الشركات وأثرها على تكلفة رأس المال .وفي ظل هذا الهدف الأساسي للبحث ، فإن البحث يهدف إلى التعرف علي العوامل المؤثرة في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات ، والتي تؤدي إلى وجود إختلافات نسبية في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات بين الشركات. كما يستهدف البحث دراسة تأثير هذه العوامل علي درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات بين الشركات ، وأسباب هذا التأثير . و يستهدف البحث أيضاً دراسة تأثير الإختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات بين الشركات علي تكلفة رأس المال ، و أسباب هذا التأثير ، مع تقييم لأهم الدراسات السابقة التي إهتمت بدراسة

الإختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات وأثرها علي تكلفة رأس المال . و أخيراً يهدف البحث إلى إجراء دراسة تطبيقية لإختبار الفروض المستخلصة من الدراسة النظرية من هذا البحث في بيئة الممارسة المصرية ، لعينة من الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، بغرض تقييم الإختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات بين الشركات المصرية و أثرها علي تكلفة رأس المال لها ، مع إقتراح بعض التوصيات في هذا الصدد لتحسين ممارسات الإفصاح عن المعلومات – بصفة عامة – و ممارسات الإفصاح الإختياري عن المعلومات – بصفة خاصة – للشركات المصرية .

أهميـــــة البحـــــث :

يستمد هذا البحث أهميته من قيام حكومة جمهورية مصر العربية في الفترة الأخيرة بإنتهاج سياسة شاملة للإصلاح الإقتصادي ، تستند أساساً على تحرير الإقتصاد المصري والتحول إلى ما يُعرف بإقتصاديات السوق، وتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في الأنشطة الإقتصادية المختلفة والمشاركة في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية . ولاشك إن ذلك يتطلب تطوير سوق رأس المال الذي يتم من خلاله تمويل الإستثمارات ، بما يضمن تنشيطه وحماية مصالح المستثمرين في إتخاذ قراراتهم. وأيضاً تطوير سياسة الإفصاح للشركات للوصول إلى الإفصاح الكامل قدر الإمكان .

وتكمن أهمية هذا البحث أيضاً في حاجة سوق رأس المال المصري إلى ضرورة الإهتمام بالإفصاح ، حيث يساعد الإفصاح على توفير المعلومات التي تساعد على تخفيض درجة عدم التأكد، وبث الإطمئنان لدى المستثمرين مما يدفعهم إلى توجيه إستثماراتهم نحو شراء الأوراق المالية الخاصة بالشركة ، وبالتالي يساعد على توفير الأموال اللازمة للشركة بتكلفة منخفضة ، مما يؤدى في نهاية الأمر إلى تنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية ، وبالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي.

ومن ناحية أخرى ، تشهد السنوات الأخيرة تطورات وتغيرات جوهرية- مثل العولمة ، وزيادة الإتجاه إلى التسجيل في بورصات الأوراق المالية الأجنبية ، وزيادة حدة المنافسة ، وتنوع أذواق المستهلكين ، والتقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات، وظهور شبكة الإنترنت التي يمكن من خلالها توفير المعلومات في الوقت المناسب بما يساعد على إتخاذ قرارات الإستثمار وقرارات التمويل بصورة أفضل وغيرها من التطورات والتغيرات الجوهرية الأخرى- التي يجب على حكومة جمهورية مصر العربية ألا تتجاهلها لما لها من أثار خطيرة .

كما يستمد هذا البحث أهميته من أنه يتناول مشكلة بحثية حظيت بإهتمام الدوريات المحاسبية في السنوات الأخيرة . حيث حفلت الدوريات المحاسبية في السنوات الأخيرة بالعديد من الدراسات التي إهتمت بأثر

الإفصاح على سوق الأوراق المالية ، وأثر الإختلافات النسبية في درجات الإفصاح على سوق الأوراق المالية من جوانب متعددة- مثل دراسة Kanodia and Lee (1998) [1] وغيرها من الدراسات الأخرى- التي تناولت العديد من الأبعاد وتركت كثيراً من الأسئلة دون إجابة. كما أوضحت أهمية دراسة إمكانية الإستفادة منها في بيئات أخري .

منهـــج البحـــــث :

يستخدم البحث المنهج الإستقرائي و المنهج الإستنباطي. حيث تقوم الباحثة بإستقراء أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالإختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات بين الشركات وأثرها على تكلفة رأس المال ، ثم تقييمها و إشتقاق مجموعة من الفروض المتعلقة بالإختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري عن المعلومات بين الشركات وأثرها على تكلفة رأس المال ، والتي سوف تحاول الباحثة إختبارها من خلال الدارسة التطبيقية.

حـــدود البحـــــث :

يوجد عدد من الحدود على هذا البحث ، توجزها الباحثة فيما يلي :-

أ- بالرغم من وجود مصادر متعددة للمعلومات ، إلا أن هذا البحث سوف يقتصر على القوائم و التقارير المالية المنشورة سنوياً .

ب- يقتصر هذا البحث في شقه التطبيقي على الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، وبالتالي تعتبر الشركات غير المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية خارج حدود هذا البحث .

جـ- يركز هذا البحث في شقه التطبيقي على الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية التي تعمل في قطاعات مختلفة مع إستبعاد الشركات التي تعمل في القطاع المالي ، و بالتالي تعتبر الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية التي تعمل في القطاع المالي خارج حدود هذا البحث .

---

[1] Kanodia , Chandra and Deokheon lee, " Investment and Disclosure: the Disciplinary Role of Periodic Performance Reports", **Journal of Accounting Research** , Vol. 36, No. 1 , Spring 1998 , pp. 33 -55.